فضيحة تلوث الماء بالواد الحار بسلا تطرق أبواب الداخلية

اتحاد للجمعيات يؤكد وجود مياه عادمة ويطالب بفتح تحقيق وتعويض المتضررين

مصطفى الحجري

طالب اتحاد الجمعيات المحلية بمدينة سلا بضرورة تدخل سلطات الوصاية، ممثلة في وزارة الداخلية، على خلفية تلوث المياه، بعد أن تبين أن الأمر يتعلق بـ«تسرب المياه العادمة لشبكة الماء الصالح للشرب انطلاقا من المعاينات التي تم القيام بها، واعتمادا على تغير لون الماء ورائحته».

وأعلن اتحاد الجمعيات المحلية بسلا أنه تابع بـ«اهتمام مسؤول قضية تلوث مياه الشرب وتغير مذاقها ورائحتها»، كما «قام خلال الفترة الممتدة بين زوال الأربعاء 27 دجنبر 2018، وصباح الاثنين 31 دجنبر 2018، بجمع العديد من المعطيات والاستماع إلى المواطنين، وتتبع تطور الأحداث، وتفاعل شركة «ريضال» مع القضية، وموقف السلطات المنتخبة والسلطات المحلية»، قبل أن «يسجل سابقة خطيرة تتجلى في الاستهتار بصحة وسلامة المواطن من قبل شركة «ريضال» الحائزة على امتياز التدبير المفوض للماء والكهرباء والتطهير السائل، بعد تطابق مئات الشهادات التي تؤكد وجود رائحة الواد الحار بالماء المخصص للشرب».

تتمة ص 2

فضيحة تلوث الماء بالواد الحار بسلا تطرق أبواب الداخلية

مصطفى الحجري

واستغرب الاتحاد الجمعوي مسارعة المجلس الجماعي إلى تبرئة شركة «ريضال» و«تقديم تفسيرات تقنية كان حريا بالشركة أن تقدمها وتتحمل مسؤولية مضمونها»، مطالبا المجلس الجماعي والسلطات المحلية وشركة «ريضال» بتشكيل لجنة تقنية مشتركة لتحديد طبيعة الخلل بالضبط وتحديد المسؤوليات، مع تعويض المواطنين، بعد توقف استعمال الماء المتدفق في شبكة التوزيع والاستعاضة عنه بالمياه المعدنية ومياه مستقدمة من أحياء أخرى.

كما حمل الاتحاد الجمعوي شركة «ريضال» مسؤولية عدم التواصل مع المواطنين وعدم إطلاع الرأي العام بشكل مسؤول على طبيعة المشكل، مستهجنا محاولة الشركة استقطاب جمعيات لتبني روايتها المشروخة حول سبب تلوث الماء، ومحملا المجلس الجماعي مسؤولية عدم مراقبة «ريضال» وتتبع أوراشها.

ودعا اتحاد الجمعيات المحلية سلطات الوصاية والمجالس المنتخبة إلى مراجعة عقد التدبير المفوض، وحماية المواطن من تعسف الشركة وسوء خدماتها، كما طالب جمعيات حماية المستهلك بتبني قضية السكان ومقاضاة شركة «ريضال».

وكانت شركة «ريضال»، التي تتولى التدبير المفوض للماء والكهرباء والتطهير، قد أصدرت توضيحا نسبت فيه تغير مذاق الماء الشروب إلى «تغيير نظام تدفق الماء لرفع الصبيب».

وأضافت الشركة أنه «على الرغم من تأكدها من جودة الماء الموزع وحرصا على سلامة المواطنين، فقد تفاعلت مع تطورات هذا الموضوع، آخذة بعين الاعتبار مخاوف المواطنين»، حيث تم وفق الشركة «إجراء تحاليل فيزيولوجية وباكتيرولوجية على مدار يومين من خلال أكثر من 30 عينة على مياه الشرب في الأحياء المعنية»، لتؤكد أن نتائج التحاليل التي قامت بها خمس فرق بعدة أحياء أثبتت «جودة المياه».

المساء 3 يناير 2019 ص 2